

دراسة تحليلية لأزمة الدين العام في اليونان (2010-2022)

An Analytical Study of the Public Debt Crisis in Greece (2010-2022)

ط.د. قرشي خديجة¹، أ.حمداني محي الدين²

¹ جامعة المدية، (الجزائر)، مخبر التنمية المحلية المستدامة، Korchi.khadidja@univ-medea.dz

² جامعة المدية، (الجزائر)، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، Mahieddine@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2025/12/ 01

تاريخ القبول: 2025/10/ 12

تاريخ الاستلام: 2025/06/ 11

ملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة أزمة الدين العام في اليونان خلال الفترة (2010-2022) بالبحث في أسبابها وانعكاساتها على الاقتصاد اليوناني، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة الدين العام ظهرت نتيجة تضافر عدة عوامل، أبرزها عدم امتثال اليونان لمعايير معاهدة ماستريخت، بالإضافة إلى أسباب تتعلق بهيكل الاتحاد النقدي الأوروبي، كما توصلت إلى أن هذه الأزمة أثرت سلبا على الاقتصاد اليوناني، الذي شهد انتعاشا بعد 12 عاما من الأزمة وذلك بعد تطبيق برامج الإنقاذ. كلمات مفتاحية: الدين العام، الاقتصاد اليوناني، أزمة الدين العام.

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Abstract:

This research paper aims to analyze the public debt crisis in Greece during the period (2010-2022) by examining its causes and consequences for the Greek economy, using a descriptive-analytical approach.

The study concluded that the crisis resulted from a combination of factors, most notably Greece's failure to comply with the Maastricht Treaty criteria, along with structural weaknesses in the European Monetary Union. Additionally, the findings indicate that the crisis had a severe negative impact on the Greek economy, which only began to recover after 12 years following the implementation of bailout programs.

Keywords: Public Debt, Greek Economy, Public Debt Crisis.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1. مقدمة:

واجهت اليونان أزمة مالية حادة تجلّت في أزمة الدين العام، والتي بدأت في أواخر عام 2009 نتيجة تصاعد مخاوف المستثمرين بشأن قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة الارتفاع الحاد في مستوى الدين العام، الذي تزامن مع اتساع عجز الموازنة وتراجع معدل النمو الاقتصادي، وأدى ذلك إلى وضع مالي حرج حال دون تمكن اليونان من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية والحصول على تمويل جديد لتسديد ديونها المستحقة، وهو ما هدد استقرار منطقة اليورو، ما أدى إلى طرح فكرة خروج اليونان من هذا التكتل الاقتصادي والنقدي، إلا أن الدول الأعضاء بذات التكتل قررت في نهاية المطاف تقديم المساعدة إلى اليونان من خلال آلية الدعم الثلاثية _المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي_ في مقابل تطبيق إصلاحات اقتصادية من شأنها تخفيض الدين العام والعجز الموازي.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم أسباب أزمة الدين العام في اليونان وأهم انعكاساتها على

الاقتصاد اليوناني؟

ويترتب على هذا السؤال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة أزمة الدين العام في اليونان؟
- هل أثرت أزمة الدين العام سلباً على الاقتصاد اليوناني؟
- هل نجحت اليونان في الخروج من الأزمة بعد تطبيق برامج الإنقاذ؟
- الفرضيات:** للإجابة على إشكالية الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:
 - ظهرت أزمة الدين العام في اليونان بسبب عدم التزامها بمعايير معاهدة ماستريخت؛
 - دخل الاقتصاد اليوناني في مرحلة من الانكماش الاقتصادي بسبب أزمة الدين العام؛
 - نجحت برامج الإنقاذ في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وخروج اليونان من الأزمة المالية.
- أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث في أسباب أزمة الدين العام اليونانية وآثارها على أهم المؤشرات الاقتصادية لليونان كمعدل النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.
- منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليلها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع.

2. انضمام اليونان إلى منطقة اليورو:

عندما بدأ الاتحاد النقدي الأوروبي في عام 1999، كانت اليونان الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي أرادت الانضمام إلى نادي اليورو ولكن لم يسمح لها بذلك، لأنها لم تمثل لمعايير التقارب. ومع ذلك، وبعد عامين فقط، اتخذ المجلس الأوروبي القرار النهائي في جوان 2000 بأن اليونان مستعدة للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، وفي 1 جانفي 2001، حققت اليونان هدفها والمتمثل في التكامل النقدي الكامل في أوروبا.

إن لعضوية اليونان في الاتحاد النقدي الأوروبي رمزية بالغة، ففي أوائل تسعينيات القرن العشرين، كان من المألوف تصوير اليونان باعتبارها شريكا محرجا في الاتحاد الأوروبي بسبب سوء إدارتها الاقتصادية وعدم تعاونها في كثير من الأحيان في الأمور السياسية. حيث في عام 1992، عندما تم التفاوض على معاهدة ماستريخت لإنشاء الإطار القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي، كانت اليونان الدولة التي تعاني من أكبر مشاكل التكيف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، (Herz & Angelos, 2000, p. 170) ومن خلال الجدول التالي نلاحظ معايير التقارب لليونان إلى غاية سنة 1999:

الجدول 1: معايير التقارب لليونان

معدل التضخم (القيمة المرجعية 2.7%)	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المرجعية 3%)	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المرجعية 60%)	*معدل الفائدة على المدى الطويل (القيمة المرجعية 7.8%)
1993	-	-13.6	110.2
1994	-	-9.9	107.9
1995	-	-10.2	108.7
1996	7.9	-7.8	111.3
1997	5.4	-4.6	108.5
1998	4.5	-3.1	105.4
1999	2.1	-1.6	104.4

Source :- European central Bank, convergence report 2000, pp : 27, 30, 32.

*EURO

STAT

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اليونان إلى غاية سنة 1998 لم تحقق معايير التقارب، ويعود هذا الوضع الاقتصادي الصعب نتيجة لسياسات اقتصادية توسعية للغاية خلال الثمانينيات، فقد زاد الاستهلاك العام من خلال سياسة الإنفاق بالعجز واستكملت السياسة المالية التوسعية بسياسة نقدية متساهلة أدت إلى ارتفاع التضخم وانخفاض مستمر في قيمة الدراهما، ولم يكن من الممكن تمويل عجز الحساب الجاري المتزايد إلا من خلال التحويلات الأوروبية والقروض الأجنبية.

في عام 1992، أدى التفاعل بين عاملين إلى نقطة تحول في السياسة الاقتصادية اليونانية والسياسة الأوروبية:

أولاً، في بداية التسعينيات أصبح من الواضح لدى الشعب اليوناني وصناع القرار بشكل متزايد أن السياسات الاقتصادية قد فشلت، ليس فقط في تحقيق نمو اقتصادي ثابت وتأمين فرص عمل عالية، بل على العكس من ذلك، فقد أنتجت معدلات تضخم عالية، اقتصاد راكد، بطالة عالية وعجز مالي متزايد، وكان الشرط المسبق الضروري لإدخال سياسة تعديل جديدة هو أن يتخلى الحزب الاشتراكي الحاكم (PASOK) عن هذه السياسة القديمة ذات الطراز الكينزي بعد عام 1993.

ثانياً، كانت الشعبية الكبيرة التي حظيت بها فكرة مشاركة اليونان في الاتحاد النقدي الأوروبي سبباً في تيسير تغيير السياسة القائمة، فقد اعتُبر تبني العملة المشتركة وسيلة لإنهاء سوء الإدارة الوطنية للسياسة النقدية والاقتصادية.

وعندما تولت الحكومة الجديدة السلطة بعد الانتخابات التي جرت في خريف 1993، قدمت برنامج تقارب جديد للفترة 1994-1999، حيث التزمت اليونان من خلاله بسياسة طموحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تخفيض التضخم إلى 3.3% سنة 1999، وتخفيض العجز في الميزانية من 15.9% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 2.1% سنة 1999، والدين العام من 110.2% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 103% سنة 1999، كما كانت عازمة على الامتثال لمعايير سعر الصرف بحلول سنة 1997 وخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل من 20.7% سنة 1994 إلى 2.1% سنة 1999.

وقد اتسمت المرحلة الأولى من سياسة التقارب (1994-1997) بمزيج غير متنسق وغير مناسب من السياسات، فمن ناحية، استندت سياسة التعديل إلى زيادة الإيرادات الضريبية، وارتفاع أسعار الفائدة وإعادة تقييم الدراخما بشكل حقيقي، ومن ناحية أخرى، واصلت الحكومة سياستها المالية التوسعية ولم تخفض الإنفاق العام، ورغم أن برنامج التقارب حقق تحسناً كبيراً في الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أنه لم يكن كافياً لجعل اليونان متوافقة مع معايير التقارب بحلول نهاية 1997. (Herz & Angelos, 2000, pp. 170-171)

وبما أنه بات من الواضح أن اليونان لن يسمح لها بالانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي مع الموجة الأولى من الدول الداخلة، فقد قامت الحكومة بمراجعة خططها للتقارب في ديسمبر 1997، بحيث كان الهدف من برنامج التقارب الجديد هو استيفاء معايير التقارب بحلول بداية عام 2000، حتى تتمكن اليونان من الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، وقد خلصت التقارير الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي إلى أن اليونان قد أوفت هذه المتطلبات بحلول ربيع 2000: (Herz & Angelos, 2000, p. 172)

دراسة تحليلية لأزمة الدين العام في اليونان (2010-2022)

- استقرار السعر: دخلت اليونان في فترة من استقرار الأسعار، حيث كان التضخم خلال الفترة المرجعية من أبريل 1999 إلى مارس 2000: 2% وهو أقل من القيمة المرجعية بـ 0.4%، ومع ذلك فإن هذا الانخفاض يرجع جزئياً إلى الإجراءات المؤقتة (الإدارية) مثل انخفاض الضرائب غير المباشرة والترتيبات غير الرسمية بين الحكومة اليونانية والمؤسسات لخفض أسعار التجزئة المختارة.
- سعر الفائدة الطويل الأجل: خلال الفترة المرجعية من أبريل 1999 إلى مارس 2000، بلغ متوسط سعر الفائدة اليوناني 6.4%، (European central Bank, 2000, pp. 23-24) وهو ما يقل بنحو 0.8% عن القيمة المرجعية البالغة 7.2%، ويمكن أن يعزى انخفاض سعر الفائدة الطويل الأجل بشكل أساسي إلى انخفاض فروق التضخم مع دول الاتحاد النقدي الأوروبي وتحسن موقف الدين العام، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت احتمالات العضوية الوشيكة في الاتحاد النقدي الأوروبي في تقارب أسعار الفائدة اليونانية مع مستويات الاتحاد النقدي الأوروبي مع انتقال المستثمرين من سندات اليورو إلى السندات اليونانية.
- المالية العامة: يجب أن يكون العجز المالي أقل من 3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام أقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. في سنة 1999، كان العجز العام اليوناني 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بوضوح من القيمة المرجعية البالغة 3%؛ في حين كانت نسبة الدين العام 104.4%، أعلى بكثير من القيمة المرجعية بنسبة 60%، ونظراً لأن نسبة الديون كانت تنخفض بسرعة نحو القيمة المرجعية، اتخذ المجلس الأوروبي ECOFIN القرار في نوفمبر 1999 بأن اليونان ليس لديها عجز مفرط وبالتالي فهي متوافقة مع معيار المالية العامة.
- سعر الصرف: خلال الفترة المرجعية التي استمرت عامين من أبريل 1998 إلى مارس 2000، شاركت الدراخما في نظام النقد الأوروبي وآلية سعر الصرف الثانية على التوالي، وخلال تلك الفترة تذبذبت الدراخما بشكل كبير، ولكنها ظلت دائماً ضمن نطاق سعر الصرف $\pm 15\%$ ، وبالتالي استوفت متطلبات معيار سعر الصرف.

3. بداية أزمة الدين العام في اليونان:

تعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، إذ شهد اقتصادها خلال الفترة بين 2001 و2009 تفاقماً في الاختلالات المالية والخارجية إلى مستويات غير مستدامة، ففي عام 2009، بلغ العجز في الموازنة 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مما دفع البلاد إلى تمويله عبر الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى 126.7% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً السقف الذي حددته معاهدة ماستريخت، والتي تنص على ألا يتجاوز العجز المالي نسبة 3%، والدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أوائل عام 2010، تبين أن اليونان دفعت مئات الملايين من الدولارات منذ عام 2001 إلى بنك "Goldman Sachs" وبنوك أخرى، بهدف إتمام

معاملات مالية ساهمت في إخفاء الحجم الحقيقي للاقتراض، مما أتاح لها الاستمرار في الإنفاق. وقد نشأت الأزمة الاقتصادية اليونانية نتيجة الركود العالمي الذي أعقب الأزمة المالية لعام 2008، والتي نشأت بسبب انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وكان لهذه الأزمة تأثير كبير على الأسواق المالية في اليونان، كما أنها زادت الضغوط على الموازنة العامة نتيجة ارتفاع الإنفاق وانخفاض العائدات الضريبية. كما تعرض كل من قطاعي السياحة والنقل البحري، اللذين يشكلان دعامة أساسية للاقتصاد اليوناني، لتراجع حاد نتيجة التداعيات الاقتصادية العالمية. (Armanious, 2011, p. 2.5)

تتطلب مواجهة أزمة تراكم الدين العام والعجز المالي في اليونان تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة معدلات الضرائب، إلا أن هذه التدابير قد تؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة، مما يستلزم رفع الإنفاق على إعانات البطالة، وهو ما يبرز الصعوبات المرتبطة بالاعتماد على السياسات الاقتصادية التقليدية في معالجة هذه الأزمة، إذ أنها لن تحظى بقبول شعبي واسع نظرًا لانعكاساتها السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. علاوة على ذلك، فإن السياسة النقدية في اليونان تُحدد من قبل البنك المركزي الأوروبي، بينما تُصاغ سياستها المالية داخليًا، مما يعني أنها لا تمتلك صلاحية خفض قيمة العملة كوسيلة لتعزيز الصادرات وتخفيف النمو الاقتصادي لمواجهة أزمة الديون. ومع عدم توافر آلية واضحة لإدارة الأزمات داخل منطقة اليورو، لم يكن أمام اليونان سوى خيار إعلان الإفلاس والتوقف عن سداد ديونها العامة، التي تتركز بشكل رئيسي لدى دائئيتها في الدول الأوروبية المجاورة، ولا سيما ألمانيا وفرنسا. وقد كان لهذا السيناريو تداعيات خطيرة على القطاع المصرفي الأوروبي، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي، ومؤسساته إلى جانب صندوق النقد الدولي، إلى التدخل سعيًا لإيجاد حلول فعالة تحول دون نشوب أزمة مالية عالمية جديدة، (شيبوط، 2014، صفحة 146) ففي 25 مارس 2010، أعلن قادة منطقة اليورو عن استعدادهم للمساهمة مع صندوق النقد الدولي لتقديم حزمة إنقاذ للحكومة اليونانية، وفي 11 أبريل، أصدرت الدول الأعضاء في منطقة اليورو بيانًا، أشارت فيه إلى أن المفوضية الأوروبية، بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي - الترويكا-، ستبدأ في إعداد برنامج مشترك مع السلطات اليونانية. وفي 23 أبريل 2010، طلبت اليونان رسميًا المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ليتوصلوا في 02 ماي إلى اتفاق لدعم برنامج التكيف الخاص بها لمدة ثلاث سنوات. (Shinj, Donal, & George, 2016, pp. 10-11)

4. أسباب أزمة الدين العام الأوروبية:

ظهرت أزمة الدين العام في اليونان نتيجة تظافر مجموعة من العوامل والأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

4.1. أسباب داخلية: وتتمثل فيما يلي:

دراسة تحليلية لأزمة الدين العام في اليونان (2010-2022)

- العجز الهيكلي في الميزانية العمومية:

عقب انضمام اليونان إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، ارتفع العجز الموازي متجاوزاً الحد المنصوص عليه في معاهدة ماستريخت، وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(2): تطور رصيد الميزانية العمومية في اليونان خلال (2010-2001) (% PIB)

البلد	السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اليونان		-5.5	-6.0	-7.8	-8.8	-6.2	-5.9	-6.7	-10.2	-15.1	-11.3

Source : Eurostat

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر للعجز الموازي، حيث ارتفعت من -5.5% سنة 2001 إلى -11.3% سنة 2010، وبالتالي فإن نسبة العجز تجاوزت 3% من الناتج المحلي الخام وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في معاهدة ماستريخت، خاصة مع انفجار أزمة الرهن العقاري في 2007 وتحولها إلى أزمة مالية عالمية و ما خلّفته من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الأوروبية.

- تراكم الدين العام:

من مواصفات الدين العام في منطقة اليورو، بالمعنى الدقيق للكلمة، ليس محلياً بحتاً ولا خارجياً بحتاً، بحيث إن معظم الدين العام الصادر عن دول منطقة اليورو مقوم باليورو ويحتفظ به في الغالب سكان منطقة اليورو، ومع ذلك فهو يختلف عن الدين المحلي للدول التي تمتلك عملاتها الخاصة لأن الكثير منه محتفظ به خارج الدولة المُصدرة ولأن هذه الأخيرة لا تملك السيطرة الكاملة على العملة المُقوّم بها الدين. لذلك، يمكن اعتبار الدين في منطقة اليورو "أجنبياً" و"محلياً"، (Beker, 2014, pp. 13-14) وقد نصّت اتفاقية ماستريخت على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام 60% لكل دولة عضو من أعضاء منطقة اليورو، وهذه النسبة لم تحتزم من طرف اليونان، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(3): تطور الدين العام في اليونان خلال (2010-2001) (% PIB)

البلد	السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اليونان		107.1	104.9	101.5	102.9	107.4	103.6	103.1	109.4	126.7	147.5

Source : Eurostat

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت نسبة 60% خلال الفترة 2001-2010، إلا أنها تفاقمت بشكل ملحوظ بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2007 بحيث ارتفعت من 107.1% سنة 2001 إلى 147.5% سنة 2010.

- عجز الحساب الجاري:

يعكس عجز الحساب الجاري لدولة ما صافي اقتراضها من الخارج، بينما يشير الفائض إلى صافي الإقراض إليه. يوضح الجدول التالي تطور رصيد الحساب الجاري في اليونان خلال الفترة (2001-2010).

جدول رقم(4):تطور رصيد الحساب الجاري في اليونان خلال (2001-2010) (PIB %)

البلد	السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اليونان		-5.37	-6.83	-8.45	-7.71	-8.87	-11.49	-15.19	-15.11	-12.36	-11.39

Source : Eurostat

نلاحظ من خلال الجدول تزايد عجز الحساب الجاري في اليونان من -5.37% سنة 2001 إلى -11.39% سنة 2010، ويعود ذلك إلى تدهور أداء الصادرات بسبب فقدان القدرة التنافسية لصالح بلدان الشمال، وذلك نظراً لنمو تكلفة اليد العاملة فيها أسرع من الإنتاجية، مما انعكس على تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار داخلياً وخارجياً؛ ويُعزى هذا الأمر أيضاً إلى تزايد الواردات، مدفوعاً بعدة عوامل، من بينها الارتفاع الحاد في الطلب المحلي نتيجة تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، والتفاؤل المفرط بشأن المستقبل، وتجاوزات الإنفاق العام. وقد أسهمت الطفرات الاقتصادية الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال الوافدة وأسعار الفائدة المنخفضة في تعزيز معدلات الإنتاج، ورفع تكاليف وحدة العمل في قطاعات السلع غير التجارية، فضلاً عن نشوء فقاعات في أسعار العقارات. كما أدى تفاقم عجز المالية العامة إلى زيادة العجز في الحساب الجاري، مما أدى إلى تفاقم الأزمة. (صندوق النقد الدولي، 2013، الصفحات 39-40)

4.2. أسباب خارجية: ويمكن حصرها فيما يلي:

- الأزمة المالية العالمية 2007-2008:

كان للأزمة المالية العالمية انعكاسات سلبية واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب تراجع حجم الاستثمارات، واضطراب الأسواق المالية، وانخفاض الطلب العالمي، مما أسفر عن دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود العميق. وقد ساهم هذا الركود في تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية.

وبالنسبة لليونان، فقد تأثرت بشدة بتداعيات هذه الأزمة، حيث شهدت ارتفاعاً في معدلات البطالة، وانخفاضاً في تحويلات العاملين من الخارج، فضلاً عن تراجع إيرادات قطاع السياحة، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

دراسة تحليلية لأزمة الدين العام في اليونان (2010-2022)

وتوضح الدراسات أن هذا التباطؤ الاقتصادي أدى إلى صعوبات كبيرة في الحفاظ على استقرار الدين العام، إضافة إلى ارتفاع معدلات القروض المتعثرة وضعف أداء القطاع المصرفي، مما زاد من تعقيد الأزمة المالية التي واجهتها البلاد.

سعت اليونان إلى مواجهة أزماتها المالية من خلال الاعتماد على الاقتراض، الذي يُعد عاملاً رئيسياً في تحفيز النمو الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة. فقد لجأت إلى الاستدانة من المؤسسات المالية والمصارف في محاولة لإنعاش اقتصادها. ومع ذلك، تفاقمت مشكلة المديونية نتيجة للسياسات النقدية التي اعتمدها البنك المركزي الأوروبي خلال الفترة 2007-2008، حيث قام بتوفير قروض للمصارف الأوروبية بأسعار فائدة منخفضة بهدف تعزيز السيولة في الأسواق. إلا أن هذه المؤسسات المالية بدورها قامت بإقراض بعض الدول بمعدلات فائدة مرتفعة، مما أدى إلى زيادة أعباء بالمديونية.

وفي هذا السياق، واجهت اليونان تحديات كبيرة في تأمين المزيد من القروض من المؤسسات المالية، حيث ازدادت مخاوف المقرضين بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد فوائد الديون المستحقة. وأدى ذلك إلى حالة من الاضطراب وعدم اليقين في الأسواق المالية، مما تسبب في انتشار الذعر بين المستثمرين والمتعاملين، وانتهى الأمر بإعلان اليونان عجزها عن سداد ديونها. (النصراوي، 2017، الصفحات 223-224)

- عدم مراقبة الإقراض والاقتراض داخل منطقة اليورو:

عندما تم إنشاء مؤسسات اليورو، لم يتم إنشاء أي مؤسسة أو هيئة لمراقبة التدفقات الكبيرة لرأس المال داخل منطقة اليورو، وبالتالي فشل البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في كل من البلدان ذات الفائض والعجز في إدراك ما تُموله التدفقات الائتمانية الضخمة داخل منطقة اليورو، فقد كان يُنظر إلى التدفقات الكبيرة على أنها ميزة وليست خطأ بالنسبة لمهندسي منطقة اليورو، بحيث ركز الإشراف المصرفي على مقدار القروض التي تقرضها البنوك دون إيلاء الكثير من الاهتمام لما تُموله هذه القروض، وبالمثل ركز ميثاق الاستقرار والنمو على فجوات التمويل العام، وليس المستثمرين أنفسهم.

كما أن البنوك في بلدان الشمال (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، هولندا وفرنسا) اشترت كميات كبيرة جداً من ديون الدول التي ستواجه الأزمة في النهاية. أدى هذا الترابط بين بنوك دول الشمال والمقرضين من دول الجنوب إلى خلق إحدى نقاط الضعف التي جعلت من الصعب على الصعيد السياسي إدارة الأزمة. وهذا يعني أن إعادة هيكلة ديون الدول المتضررة بالأزمة مثل اليونان كان من شأنه أن يعيد المشكلة إلى البنوك في الدول التي تقود عملية الإنقاذ. (Baldwin & Francesco, 2015, pp. 7,12)

- عدم وجود التزام موثوق بعدم الإنقاذ:

كانت هناك مشكلة تعاني منها منطقة اليورو، وهي أن العديد من المشاركين في السوق توقعوا أنه إذا ظهرت صعوبات مالية في إحدى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، فإن الدول الأعضاء الأخرى ستضطر إلى إنقاذها. كان هذا التوقع منتشرًا

على نطاق واسع، على الرغم من محاولات منطقة اليورو والسلطات الوطنية للإصرار على أنه لن تكون هناك عمليات إنقاذ من هذا القبيل، (Copilovitch, Stefanie, & Jeffry, 2016, p. 11) وهذا وفقا للمادة 125 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي التي تنص على الالتزام بعدم إنقاذ الدول الأعضاء المتهمة بالديون في الاتحاد، وهو ما يشير إلى أنه ستكون هناك أسعار فائدة مختلفة يتم دفعها على الديون السيادية داخل الاتحاد النقدي نتيجة للمخاطر التي توفرها هذه الديون للمستثمرين المعنيين، وطالما أن أسواق السندات تفترض أنه لن يكون هناك إنقاذ على الإطلاق، فسوف تطالب بعلاوات مخاطر مختلفة وفقاً للمخاطر الخاصة بكل بلد، (Beck & Aloys, 2012, p. 40) لكن هذا لم يحصل، فقد أثبتت التجارب الدولية والإقليمية لمشغلي السوق عكس ذلك، نظرا لأن الانهيار المالي الكبير في بلد ما يمكن أن يهدد استقرار منطقة اليورو بأكملها، وهو ما سيحجر الدول الأخرى على الاستجابة، لذلك لم يكن على المشاركين في السوق القلق بشأن المخاطر المرتبطة بنقاط الضعف في النظام المالي لأي بلد عضو في منطقة اليورو، وعليه، انخفضت الفروقات على اقتراض الأسر والحكومات في جميع دول منطقة اليورو بشكل حاد عندما تم اعتماد اليورو، وظلت صغيرة للغاية حتى وقوع الأزمة، فقد كان بإمكان الحكومات والمقترضين من القطاع الخاص في منطقة اليورو، لما يقارب 10 سنوات، الاقتراض بأسعار فائدة تعادل تقريبا تلك المفروضة على المقترضين في ألمانيا، وبذلك وصلت تكاليف الاقتراض الدولي بالنسبة لبلدان منطقة اليورو الجنوبية ومن بينها اليونان إلى مستويات منخفضة جدا، مما شجعها على الاقتراض أكثر. فلو كانت الأسواق تأخذ في الحسبان مخاطر القروض التي يتم تقديمها، لكان حجم تدفقات رأس المال الدولية والاختلالات بين دول منطقة اليورو أصغر. (Copilovitch, Stefanie, & Jeffry, 2016, p. 12)

- عدم وجود عمل جماعي وآليات لامتناس الصدمات على مستوى منطقة اليورو:

لم تكن هناك أحكام أو إجراءات أو مؤسسات بالمعنى الحرفي للكلمة لمعالجة هذا النوع من الأزمات التي تعتبر الأكثر تكلفة منذ عقود، وكان يُنظر إلى هذا على أنه ميزة وليس خطأ عندما تمت كتابة القواعد في معاهدة ماستريخت، بحيث كان الافتقار إلى آليات امتصاص الصدمات المشتركة في الاتحاد النقدي يهدف إلى تجنب المخاطر الأخلاقية وتشجيع السلوك الحكيم من قبل أعضائه، وبذلك واجه قادة الاتحاد تحديا مزدوجا يتمثل في إدارة ومعالجة الأزمة وبناء المؤسسات. (Baldwin & Francesco, 2015, p. 13)

5. برامج إنقاذ اليونان:

أدى ظهور أزمة الدين العام في اليونان إلى ظهور نقاش حاد حول ما إذا كان ينبغي عليها الخروج من منطقة اليورو، وفي هذه الحالة، ونظرا لعدم وجود خبرة سابقة، كان هناك عدم يقين بشأن عواقب مثل هذا الخيار، والذي قد يكون وفقا لكثيرين، كارثيا لكل من اليونان ومنطقة اليورو، وبالتالي كان القرار الذي تم اتخاذه في النهاية هو إنشاء آلية الدعم الثلاثية -

دراسة تحليلية لأزمة الدين العام في اليونان (2010-2022)

التي تتألف من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي - بهدف دعم الاقتصاد اليوناني. (Sklias, Spyros, & Georgios, 2021, p. 14)

وقد حصلت اليونان على ثلاث برامج مساعدة هي:

• البرنامج الأول: تسهيل القرض اليوناني

مع بداية الأزمة في اليونان ومع عدم وجود مؤسسات أوروبية متخصصة في التعامل مع مثل هذه الأزمة، أدى بدول منطقة اليورو بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي إلى تقديم برنامج الدعم المالي الأول لليونان، والمتمثل في تسهيل القرض اليوناني، والذي تم الاتفاق عليه في ماي 2010، ويتألف من قروض ثنائية من دول منطقة اليورو، وبلغت 52.9 مليار يورو، وقرض بقيمة 20.1 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.

• البرنامج الثاني:

لم يخفف برنامج الدعم الأول المشاكل المالية لليونان، وبالتالي كان لابد من الاتفاق على برنامج تمويل ثانٍ مقدم من مرفق الاستقرار المالي الأوروبي والذي صرف ما مجموعه 141.8 مليار يورو، ومن صندوق النقد الدولي الذي ساهم بـ 12 مليار يورو في شكل قروض، وامتدت فترة البرنامج من 2012-2015 (explaners).

• البرنامج الثالث:

بعد انتهاء صلاحية برنامج مرفق الاستقرار المالي الأوروبي في جوان 2015، وجدت الدولة نفسها بسرعة في صعوبات مالية مرة أخرى، حيث عجزت عن تسديد المدفوعات إلى صندوق النقد الدولي في 30 جوان وكذلك في 13 جويلية 2015، كما تم إغلاق بورصة أثينا، وارتفعت عوائد سندات الدين العام اليونانية إلى الذروة حيث بلغت 19.4% (سندات لأجل عشر سنوات) و 35.86% (سندات لأجل استحقاق 5 سنوات)، وهو ما أدى بالحكومة اليونانية إلى تقديم طلب جديد للمساعدة المالية إلى رئيس مجلس محافظي آلية الاستقرار المالي في 8 جويلية 2015، وفي 13 جويلية اتفق وزراء مالية منطقة اليورو على مجموعة من الإجراءات العاجلة من أجل بدء المفاوضات بشأن برنامج جديد في إطار آلية الاستقرار المالي، والذي تمت الموافقة رسمياً عليه في 19 أوت 2015، بحد أقصى يصل إلى 86 مليار يورو، وقد تم تخصيص الأموال المتاحة لتغطية الاحتياجات المتعلقة بخدمة الديون، وإعادة رزمة القطاع المصرفي، وتسوية المتأخرات، وتمويل الميزانية.

خرجت اليونان من برنامج المساعدة المالية مع آلية الاستقرار المالي في 20 أوت 2018، ومع هذا الخروج الناجح، صرفت الآلية ما مجموعه 61.9 مليار يورو من أصل 86 مليار يورو، على مدى ثلاث سنوات، ويعود ذلك إلى احتياجات إعادة الرزمة المنخفضة بشكل كبير للبنوك (5.4 مليار يورو) مقارنة بما كان متوقعاً (25 مليار يورو)، بالإضافة إلى الإدارة ذات الكفاءة العالية للموارد النقدية من قبل الحكومة اليونانية.

تلقت اليونان ما يقارب 290 مليار يورو من قروض الإنقاذ الأوروبية والدولية (منها 204 مليار يورو من EFSF و ESM)، وبذلك تكون اليونان قد تلقت واحدة من أكبر حزم المساعدات المالية في التاريخ المالي العالمي. (Forsthoff & Jasper, 2020, pp. 1008-1009)

وفي المقابل، كان على اليونان أن تخضع لتخفيض قيمة عملتها داخليا من أجل ضبط رصيد حسابها الجاري، بالإضافة إلى الضبط المالي الذي من شأنه أن يؤدي إلى ميزانية متوازنة، ووفقا لوجهة نظر آلية الدعم الثلاثية، فإن ضبط الحساب الجاري وضبط الأوضاع المالية العامة للاقتصاد اليوناني كانا شرطين ضروريين لاحتواء الزيادة في الدين العام وتعزيز القدرة التنافسية، وبالتالي إعادة البلاد إلى مسار التعافي الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وكانت السياسات المذكورة أعلاه مصحوبة بإصلاحات مؤسسية ومحاولة تحديث الاقتصاد، تحت الإشراف الفني والتوجيه من آلية الدعم الثلاثية، كجزء من الجهود الشاملة لتعزيز النمو الاقتصادي. (Sklias, Spyros, & Georgios, 2021, p. 14)

6. أثر أزمة الدين العام على الاقتصاد اليوناني:

سندرس أثر الدين العام على الاقتصاد اليوناني من خلال تتبع تطور المؤشرات الاقتصادية التالية:

6.1. النمو الاقتصادي: أدى دخول اليونان إلى آلية الدعم في عام 2010 نتيجة لبداية الأزمة المالية في الاقتصاد

اليوناني، إلى فترة من الركود الاقتصادي استمر إلى غاية 2020، وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(5):تطور معدل النمو الاقتصادي في اليونان خلال (2010-2022) (PIB %)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اليونان	5.5-	10.1-	7.1-	2.5-	0.5	0.2-	0.5-	1.1	1.1	1.9	9.3-	8.4	5.6

Source : https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو السلبية ارتفعت من -5.5% سنة 2010 إلى -10.1% سنة 2011، وذلك نتيجة أزمة الديون ودخول اليونان في آلية الدعم الثلاثية، وفي عام 2012 ظل الركود مرتفعا حيث سجل -7.1%، وفي السنوات التالية تباطأ الركود إلى غاية سنة 2016، إلا أنه ابتداء من سنة 2017 إلى سنة 2019، دخلت اليونان مرحلة من النمو، حيث ارتفع من 1.1% إلى 1.9%، في حين سجل النمو معدلا سالبا سنة 2020 قدر بـ -9.3% وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ليحقق اليونان بعد ذلك انتعاشا قويا خلال سنتي 2021 و2022 مع ارتفاع معدل النمو إلى 8.4% و5.6% على التوالي، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي عرفت تقدما في العديد من المجالات، بما في ذلك التحول الرقمي والخصخصة والسياسة المالية، بالإضافة إلى الدعم الكبير من الاتحاد الأوروبي.

دراسة تحليلية لأزمة الدين العام في اليونان (2010-2022)

6.2. العجز الموازي: أدى دخول اليونان إلى آلية الدعم الثلاثية سنة 2010 إلى خفض عجز الموازنة السنوي كنسبة

مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(6): تطور العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان خلال (2010-2022) (PIB %)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اليونان	11.4-	10.5-	9.2-	13.5-	3.7-	5.9-	0.2	0.7	0.9	0.8	9.8-	7-	2.5-

Source : Eurostat

من خلال الجدول نلاحظ أن عجز الموازنة في اليونان خلال الفترة (2010-2019) لم يعرف انخفاضا تدريجيا إلى مستوى أقل من الحد 3% (معاهدة ماستريخت) فحسب، بل حققت فوائض مالية، بحيث انخفض العجز من 11.4% سنة 2010 إلى 5.9% سنة 2015، ليحقق فائضا قدر بـ 0.2% سنة 2016، والذي ارتفع إلى 0.8% سنة 2019، ويعود هذا إلى تنفيذ السياسات الاقتصادية المقررة تحت إشراف ودعم فني من آلية الدعم الثلاثية بكفاءة عالية، في حين ارتفع العجز سنة 2020 إلى -9.7%، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19، فضلا عن تدابير الإنفاق لاحتواء التأثير الاقتصادي والاجتماعي للجائحة، إلا أنه انخفض سنة 2021 و2022 إلى -7% و-2.5% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

6.3. الدين العام: نحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطور الدين العام في اليونان خلال الفترة (2010-2022):

جدول رقم(7): تطور معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان خلال (2010-2022) (PIB %)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اليونان	147.5	175.2	162.0	178.2	180.3	176.7	180.5	179.5	186.4	180.6	207.0	195.0	172.7

Source : Eurostat

من خلال الجدول نلاحظ أن الدين العام عرف ارتفاعا من 147.5% سنة 2010 إلى 207% سنة 2020، ويعود ذلك إلى عمليات الإنقاذ المالي خلال الفترة (2010-2018) التي بلغت حوالي 290 مليار يورو، هذه المساعدات التي قدمت كفروض من مرفق الاستقرار المالي الأوروبي، آلية الاستقرار الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي تم اعتبارها كديون عامة، بالإضافة إلى الركود المستمر الذي أصاب الاقتصاد نتيجة لسياسات التقشف، كما كان لتكلفة تدابير الدعم العام المرتبطة بكوفيد-19 دورا هاما في ارتفاع الدين العام خلال سنة 2020، في حين عرف انخفاضا خلال سنتي 2021 و2022 إلى 195.0% و172.7% على التوالي، وذلك بسبب التعافي الاقتصادي اليوناني وارتفاع معدلات النمو.

6.4. البطالة: سنحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطور معدل البطالة في اليونان خلال الفترة (2010-2022):

جدول رقم (8): تطور معدل البطالة في اليونان خلال (2009-2022)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اليونان	9.8	12.9	18.1	24.8	27.8	26.6	25.0	23.9	21.8	19.7	17.9	17.6	14.7	12.5

Source : Eurostat

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل البطالة بعد أزمة الدين العام، حيث ارتفعت من 9.8% سنة 2009 إلى 26.6% سنة 2014، ويعود ذلك إلى زيادة عمليات تسريح العمال نتيجة لتدابير التقشف الصارمة، إلا أن معدل البطالة بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2015 حيث سجل 25.0% إلى 12.5% سنة 2022، وذلك نتيجة التخلي عن شرط تسريح العمال في القطاع العام والسماح بإعادة توظيف الذين تم تسريحهم سابقا من خلال برنامج الدعم المالي الثالث سنة 2015، بالإضافة إلى تحسن في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2022.

6.5. التضخم: سنتتبع تطور معدل التضخم في اليونان خلال الفترة (2009-2022) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9): تطور معدل التضخم في اليونان خلال (2009-2022)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اليونان	1.3	4.7	3.1	1	-0.9	-1.4	-1.1	0	1.1	0.8	0.5	-1.3	0.6	9.3

Source : https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم عرف انخفاضا مستمرا حتى وصل إلى مستويات سلبية بداية من عام 2013 حيث بلغ -0.9% إلى غاية 2015 إذ بلغ -1.1%، وهذا نتيجة الركود الاقتصادي الذي عرفته اليونان نتيجة سياسات التقشف وبرامج التعديل الهيكلي المفروضة عليها من قبل آلية الدعم الثلاثية للخروج من الأزمة المالية، ليعرف هذا المعدل ارتفاعا مع بداية سنة 2016، حيث سجل معدلات موجبة ابتداء من سنة 2017 إذ بلغ 1.1% إلى غاية 2019 وبلغ 0.9%، وهذا نتيجة تحسن معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة، وذلك نظرا لإحراز التقدم في تحقيق الإصلاحات المطلوبة للخروج من الأزمة، ليعاود مرة أخرى الانخفاض ويسجل معدلا سالبا سنة 2020 قدر بـ -1.3% وهذا نتيجة انخفاض معدل النمو إلى -9.3%، ليرتفع مرة أخرى ويحقق معدلا موجبا سنة 2021 قدر بـ 0.6% وذلك بسبب ارتفاع

معدل النمو مرة أخرى، إلا أنه بلغ مستوى عالي سنة 2022 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الأزمة الأوكرانية، بحيث أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

7. خاتمة:

لقد كانت أزمة الدين العام في اليونان من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي كانت نتاجاً لغياب الشفافية في الإفصاح عن الإحصائيات المتعلقة باقتصادها وذلك بهدف الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، ولتجنب آثارها على باقي دول منطقة اليورو رأى القادة الأوروبيون وجوب تقديم مساعدات وحزم إنقاذ لليونان، على الرغم من وجود التزام بعدم إنقاذ الدول الأعضاء المثقلة بالديون في الاتحاد، وهو ما يعتبر انتهاك لاتفاقية ماستريخت التي فشلت في فرض قواعدها على الدول الأعضاء.

النتائج المتوصل إليها:

- ظهرت أزمة الدين العام نتيجة تظافر مجموعة من العوامل تمثلت أساساً في عدم امتثال اليونان لمعايير معاهدة ماستريخت وعدم الشفافية في الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق ببنية الاتحاد النقدي الأوروبي، بحيث لم يتم إنشاء أي مؤسسة أو هيئة لمراقبة التدفقات الكبيرة لرأس المال داخل منطقة اليورو، إضافة إلى أنه لم تكن هناك آليات لامتناع الصدمات على مستوى الاتحاد النقدي.
- أثرت أزمة الدين العام سلباً على الاقتصاد اليوناني حيث دخل في مرحلة من الانكماش الاقتصادي، إذ كان لسياسات التقشف التي تبنتها اليونان، والتي اعتبرت كشرط للحصول على المساعدات المالية من آلية الدعم الثلاثية، آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.
- عرف الاقتصاد اليوناني انتعاشاً قوياً بعد 12 عاماً من الأزمة، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة، وعجز موازني أدنى من المعدل المحدد في معاهدة ماستريخت (3%)، بالإضافة إلى انخفاض مستمر في معدل البطالة ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي أجرتها اليونان على مدى 12 عاماً من بداية الأزمة، أما فيما يتعلق بالدين العام فعلى الرغم من تجاوز النسبة المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت إلا أنها تعرف انخفاضاً مستمراً وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

التوصيات:

- يُعد تحقيق قدر أكبر من التقارب في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي عاملاً جوهرياً لضمان نجاحه، واستقراره، واستدامته على المدى الطويل.

- تُعد الشفافية المطلقة بين الدول الأعضاء عاملاً أساسياً لتعزيز الثقة والتعاون داخل أي تكتل اقتصادي، مما يستوجب تجنب أي تلاعب في الحسابات أو المؤشرات الاقتصادية.
- يُشكل الإخفاق في تحقيق هدف خفض الدين العام مسألة ذات أهمية بالغة، مما يستدعي تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الأمر الذي يساعد على الامتثال لمتطلبات معاهدة ماستريخت.

8. قائمة المراجع:

- Armanious, A. N. (2011). *The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges*. Cairo: Cairo University.
- Baldwin, R., & Francesco, G. (2015, November). Rebooting the Eurozone: Step1 – agreeing a crisis narrative. *Policy Insight*.
- Beck, H., & Aloys, P. (2012, January/February). The Trilemma of a Monetary Union: Another Impossible Trinit. *journal intereconomics* , 47 (1).
- Beker, V. A. (2014, January). The European Debt Crisis: Causes and Consequences, Volume 3, Issue 2, 2014, pp: 13-14. *Journal of Stock & Forex Trading* , 3 (2).
- Copilovitch, M., Stefanie, W., & Jeffry, F. (2016, June). 1, The Political Economy of The Euro Crisis. *Comparative Political Studies* , 49 (7).
- European central Bank. (2000). *convergence report*. Germany.
- *explainers* . (n.d.). Retrieved june 10, 2022, from European Stability Mechanism: <https://www.esm.europa.eu/about-us/explainers>
- Forsthoff, U., & Jasper, A. (2020). *The EU Law of Economic and Monetary Union*. United States of America: Oxford University Press.
- Herz, B., & Angelos, K. (2000, July/August). Coming Home to Europe:Greece and the Euro. *July/August* , 35 (4).
- Shinj, T., Donal, D., & George, K. (2016). *The IMF and the crises in Greece, Ireland, and Portugal*. Washington: International Monetary Fund.
- Sklias, P., S. A., & Georgios, G. (2021). Greek Political Economy in the Post-crisis Period 2010–2019. *Business Development and Economic Governance in Southeastern Europe*.
- سلطان جاسم النصراوي. (2017). أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 6، العدد 23، 2017، *مجلة الإدارة والاقتصاد*.
- سليمان شبيوط. (30 جوان، 2014). تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغربية –مقاربة نظرية. *مجلة رؤى اقتصادية* ، 4 (6).
- صندوق النقد الدولي. (2013). *آفاق الاقتصاد العالمي*. واشنطن.